المرأة السودانية سيّدة أعمال في المشاريع الصغيرة

وداد عبدالرحمن

مقدمة:

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على مساهمة المرأة في النشاط الأقتصادي الإنتربرونيرى من خلال ادارتها لمشروعات صغيرة (MSEs) ووحدات انتاجية منزلية خاصة فى مجال الاطعمة والمشروبات، كما تركز الورقه ايضآ على دور مثل هذه المشروعات الصغيرة في دفع عجلة التنمية في المجتمع عامة كمحصلة للمنافع المكتسبة من هذه المشروعات والانشطة على المستوى الفردي والأسري. ويتمثل اسهام هذه الانشطة في تحقيق فوائد ومكاسب في مختلف مناحى حياة النساء العاملات فيها وكذلك فى حياة أسرهن من خلال أنماط الاستهلاك والإنفاق للدخل المحقق منها.

وكما هو معروف فإن عمل المرأة عموما وعملها فى مجالات الاستثمار الفردى والعمل التجارى تحكمه مفاهيم ومعتقدات كثيرة. وتبعا لهذه المفاهيم وانعكاساتها فقد تمركز نشاط المرأة الاقتصادي في معظم المجتمعات حول مجالات العمل التقليدية مثل انتاج الغذاء والإنتاج المنزلي وهي تمثل امتداداً لمفهوم النوع الإجتماعى وترتبط بدور المرأة الانجابي

حسب تقسيم العمل والادوار داخل الاسرة واعتبارها المسؤول الاول والاساسي عن توفير الغذاء والرعاية لافراد الاسرة (وبخاصة القوة العاملة المنتظره من الرجال في النظام الرأسمالي). بهذا فان مجال المشروعات الصغيرة ووحدات الإنتاج المنزلي، خاصة في صناعة الغذاء، يستقطب نسبة كبيرة من النساء الناشطات اقتصاديا في كل المجتمعات ويجسد ظروف المرأة عامة حيث يفضل بقاؤها في المنزل للقيام بالدور الانجابي .

ففى السودان مثلا بلغت نسبة النساء العاملات فى المجالات الإنتاجية والتجارية فى القطاع غير الرسمى فى الحضر٥٤٪ من النساء الناشطات إنتاجيا، وتعمل ١٥٪ منهن فى مجال الخدمات الغذائية كبائعات للخبز والشاى (بلقيس بدرى وآخرون، ٢٠٠٨). كما يمثل نشاط الإنتاج الغذائى المنزلى الملجأ الرئيسي لمعظم النساء اللائي يعانيين من حالات الفقر وقلة الموارد، ويمكّن اعدادا كبيرة من النساء من التكيف مع الظروف الاجتماعية القاسية التي يواجهنها مثل الحروب والنزوح وعدم الاستقرار والسياسات الاقتصادية الخ... بذلك يكون عمل المرأة الإنتربرونيرى فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلي بمثابة الاستراتيجيه التي تمكّن المرأة من تحقيق الرعاية لاسرتها والحصول على كثير من عناصر التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنفسها.

محور هذه الورقة يتبلور فى مدى تحقيق المرأة العاملة فى هذه المجالات لفوائد حقيقية فى البعد الاقتصادى، وذلك من خلال قدرتها على التحكم فى دخلها الذى تكسبه من نشاطها الإقتصادى وقدرتها على إتخاذ القرار فيه. كما تهدف الورقة إلى التعرف على أنماط الإنفاق لدى المرأة بما يساعد فى دعم تمكينها وتوفير الاستقلالية الاقتصادية وحرية القرار المالى لها.

فى هذا المنحى تحاول الورقة الإجابة على عدد من الأسئلة مثل ما مدى مساهمة المرأة العاملة فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى فى اتخاذ القرار حول التصرف فى دخل الأسرة؟ كيف تنفق هؤلاء النسوة دخلهن المحقق من نشاطهن الاقتصادى؟ ولأى درجة يمتلكن حرية التصرف بدخلهن؟ ما هى أولويات الإنفاق لدى هذه المجموعة من النساء العاملات فى المشروعات الصغيرة؟ ما هى العوامل التى تؤثر على قرارهن فى التصرف بدخلهن المالى؟ ما هو المردود من انخراط المرأة فى الأنشطة الإنتاجية والفوائد الفعلية المحققة للنساء، لأسرهن

وللمجتمع كافة؟ ما مدى إسهامهن فى دعم شبكات الأمان ضد الفقر؟ وهل لهن تفاعل مجتمعى فى دعم الجمعيات الخيرية وفى رعاية الفئات الأكثر فقراً؟

الاطار المفاهيمي:

ان مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي قديمة واساسية في مختلف المجتمعات وفى مختلف مراحل تطورها. فمنذ القدم تساهم المرأة في نشاطات الزراعة والرعي وتوفير الغذاء لافراد المجمتع. ومع تطور الحياة ومع بداية الثورة الصناعية اتجهت المرأة الى مواقع الانتاج الجديدة وتدفقت جيوش من النساء الى العمل في المصانع والمكاتب والمحال التجارية خاصة عقب الحرب العالمية الثانية. ومع تنامي التحولات الحضرية في المجتمعات زاد دخول المرأة في مجالات العمل الانتاجي المختلفة فى القطاعين الرسمي وغير الرسمى.

لكن عمل المرأة كقوة بشرية مساهمة في التنمية يؤطّر بالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مثل تحديد الادوار وتقسيم العمل وامتلاك الموارد والتحكم بها واتخاذ القرار داخل الاسرة. وكان لهذه المفاهيم دور اساسي في تحديد وتشكيل انماط عمل المرأة والانشطة التي تساهم بها فى التنمية. كما تحدد أيضا مدى قدرة المرأة على التحكم بالمنافع المالية المحققة لها من مساهمتها فى العمل المنتج، وكذا تحديد أولويات الإنفاق من دخل الأسرة عامة ومن دخلها من عملها وكسبها المالى خاصة.

فى الجزء التالى يتم استعراض بعض المفاهيم النظرية التى تسلط الضوء على كيف ساعد عمل المرأة فى وضعها داخل الأسرة من خلال الإسهام فى الجوانب المالية، وكذلك تأثيره فى قدرتها على اتخاذ القرار فى الإنفاق داخل الأسرة من دخلها، والعوامل التى تؤثر فى تحكم المرأة بدخلها من عملها فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى.

الأسباب والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الخاص بإنفاق دخل المرأة

النشأة التقليدية والآيديولوجية الذكورية:

إن التنشئة التقليدية القائمة على مفاهيم النوع الاجتماعي وتقسيم الأدوار بحيث يكون الرجل هو رب الاسرة والعائل الرئيسي لها، في حين يكون دور المرأة داخل تلك الاسرة هو دور الرعاية وتقديم الإحتيجات المختلفة من خلال القيام

بالأدوار الإنجابية والأعمال المنزلية اللازمة لتوفير احتياجات الاسرة، تلعب دورا هاما فى قدرة المرأة على اتخاذ القرار فى نواحٍ كثيرة، منها الإنفاق والتصرف فى الموارد المالية. تبعاً لذلك فإن دور الرجل في الاسرة المستمد من آيديولوجية السيطرة الذكورية (البطريركيه) يعطيه دور القيادة والسيطرة ويتسبب في تحجيم دور المرأة فى إتخاذ القرار. فإذا كان الرجل هو «رب» الاسرة وعائلها فإن ذلك يعطيه المكانة القيادية والسيطرة المطلقة التي تقود إلى انفراده باتخاذ القرار داخل الاسرة في كل ما يتعلق بها من شؤون. والمرأة تبعاً لدورها كما رسمته حدود الأيديولوجية الذكوريه ومفهوم النوع الإجتماعي كدور تابع «لرب» الاسره فإن مساحة الحرية في إتخاذ القرار– خاصة في القرارات الهامة والحاسمة في حياة الاسرة – تكون من نصيب رب الاسرة وعائلها، ويترك للمرأة– في أفضل الحالات– اتخاذ القرارات التي تتعلق بمعطيات أدوارها المرسومة لها حسب الآيديولوجية الذكورية وتقسيم ادوار النوع(الأدوار الانجابية والاعمال المنزلية).

والنظرية الذكورية ما زالت هي التي تحدد أدوار النساء والمكاسب التي تتحقق من هذه الأدوار لتؤكد أنه حتى مع التغيرات الاجتماعية/ الثقافية/ الاقتصادية التي أدت الى الاندفاع المتزايد للنساء إلى سوق العمل بشقيه الرسمي وغير الرسمي فإنه ما زال على النساء القيام بتسيير أمور المنزل إضافة إلى العمل المأجور او المنتج. إلا ان هذه التغيرات لم تطل دور الرجل حيث ظل هو «العائل» «الرب» المنفق ولم يشارك في الدور الإنجابي (أعمال المنزل ورعاية الأطفال) بنفس القدر الذي شاركت فيه المرأة في دور الرجل (الإعالة والإنفاق) حسب تقسيم الأدوار والآيديولوجية الذكورية. بدلاً عن ذلك يتأكد دوماً ومن خلال تثبيت هذه الآيديولوجية والتأكيد عليها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تساهم فيها مؤسسات المجتمع كافة، بداية بالأسرة والمؤسسات الأخرى مثل المؤسسات التعليمية، الدينية، الإعلام وحتى الدولة بسياساتها وقوانينها. ويفسر الكثيرون ذلك بأن الإبقاء على هذه الأدوار يحقق منافع للرجال وللنظام الاقتصادي ككل خاصة في تنامي الاقتصاديات القائمة على رأس المال الذي يضمن وجود مصدر يغذي النظام الرأسمالي بما يحتاجه من قوة العمل (لين جيرمان، ٢٠٠٢).

ومن هنا فإنه حسب النظرية الذكورية تتمركز القدرة على تخاذ القرارات المالية داخل الاسرة في أيدي عائلها الذي هو الرجل ولابد من المحافظة على هذه

الآيديولوجية رغماً عن كثير من التغيرات وذلك لأجل المحافظة على الإنتاج بشقيه العمل المأجور والإنتاج للاستهلاك الأسرى.

من هنا يتضح أن إستمرار وبقاء الآيديولوجية الذكورية في المجتمع يرتبط بالتنشئة الاجتماعية، كما يرتبط بالقناعة بضرورة هذه الآيديولوجية لاستمرار الإنتاج بشقيه وذلك باستمرار دور المرأة الإنجابي ودور الرجل الذكوري القيادي الذي يمنحه حق القرار والتحكم فى موارد الأسرة حتى فى الحالات التى تشارك المرأة فى الإنتاج والعمل من أجل الكسب.

وعليه فإن دور الرجل فى غالب الأحيان يمتد للتحكم حتى فى دخل المرأة الخاص من نشاطها الإنتاجى كجزء من تحكم «رب» الأسرة وعائلها . بمعنى أن مكونات هذا الدور تصبح مطلقة فيما يختص بوضع المرأة داخل الأسرة وما يميزه من قهر للمرأة.

وقد أجريت بعض الدراسات فى هذا السياق فى بعض المجتمعات العربية، وبحثت فى اتخاذ القرار داخل الأسرة العربية كمثال على ذلك الدراسة التى تمت فى داخل المجتمع الفلسطينى حول اتخاذ القرار داخل الأسرة فى نواحى إنفاق دخل الأسرة(محاسن، ٢٠٠٥)، والذى توصل إلى أن القرار ظاهرياً للمرأة لكنه ضمنياً للرجل وأن المرأة مهما يكون لها من مكانه علمية أو اقتصادية أو اجتماعية فأنها لا تملك حق القرار داخل اسرتها، وتكون الكلمة الأولى والقرار النهائي للرجل. وأوضح البحث أنه حتى فى حالة المرأة التى تعمل براتب فإن الغالبية العظمى منهن لا يستطعن التصرف برواتبهن إلا بجزء ضئيل جداً في شكل مصروف جيب للأطفال أو شراء بعض الاحتياجات البسيطة. فيما عدا ذلك يكون القرار للرجل. وقد عزت الباحثة ذلك إلى العادات والتقاليد الثقافية السائدة التى يتم التنشئة عليها في المجتمع الفلسطيني مثله مثل باقي المجتمعات العربية والغربية التي لا تقبل القرار من المرأة داخل الأسرة (المرجع السابق).

ضعف القدرة على المفاوضة داخل الأسرة:

لم يعد من المفيد النظر إلى المنزل كوحدة اقتصادية واحدة تتماثل فيها احتياجات الأفراد وتتوزع فيها الموارد بعدالة ومساواة لينعم جميع افراد الأسرة بالقدر من الموارد الذي يفي احتياجاتهم. كما ان النظرة الاقتصادية القديمة التي تنظر إلي دخل الأسرة الإجمالي "pool" وتوزيع الدخل والموارد على أساس جدول

أولويات لجميع الأفراد، لم تعد هذه النظرة تعكس واقع الدخل والإتفاق الأسري ، بل إنه فى بعض الأحيان يحدث تضارب واختلاف يرجح فيه ميزان القرار غالبا لصالح الرجل. وإن قدرة المرأة على التحكم بالدخل والإنفاق داخل الأسرة تحكمه عوامل كثيرة مثل القدرة على التفاوض والمساومة "negotiating and bargaining power" داخل الأسرة والتى ترتبط بمحددات كثيرة ايضا. وتشير أقروال (١٩٩٦) إلى أن العادات والمعتقدات ومفاهيم النوع الاجتماعي تحدد مدى وكيفية التفاوض داخل الأسرة . كما أن عملية التفاوض فى حد ذّاتها تكون عاملا لتغيير المعتقدات خاصة فى حالة عمل المرأة خارج المنزل لكسب الدخل كما هو الحال فى الهند وبنكلادش والسودان أيضا (أقروال، ١٩٩٦: شولتز، ٢٠٠٥). وفى دراسة عن السودان ونماذج الإنفاق الأسرى ودور المرأة فيه ، فقد أوردت شولتز ٢٠٠٥ أن هناك قدرا من التوافق بين احتياجات ومسؤوليات أفراد الأسرة . وبالرغم من بعض التفاوت، إلا أن الجميع يتفق فى الحرص على تحقيق رفاهية الأسرة وتأتي تلبية الحاجات الأساسية كأولوية للجميع. لكن فى ذات الوقت فإن الرجل يحظى بنصيب أكبر فى اتخاذ القرارات المؤثرة، وكذلك نصيب أكبر فى الإنفاق على احتياجات خاصة به (شولتز، ٢٠٠٥).

من العوامل التى تؤثر فى القدرة على التفاوض والمساومة فى إنفاق الدخل، تملّك الموارد والتحكم بها نتيجة القوانين والمعتقدات التى تؤثر فى هذه الموارد مثل الأجور . كما هناك من العوامل ما يتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي حول عمل المرأة ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى وأهمية دخلها كمورد للأسرة ، إضافة إلى العوامل التى تتعلق برأس المال الاجتماعى. كذلك مدى اشتراك النساء فى التنظيمات والشبكات المجتمعية يدعم رأس المال الإجتماعى لديهن ويزيد من قدرتهن على التفاوض من أجل اتخاذ القرار داخل الأسرة فى مختلف النواحى ومن ضمنها تحديد أوجه الإنفاق الأسري، وإنفاق الدخل الفردى للمرأة (نايلة كبير، ١٩٩٨ فى سوكومار ٢٠٠٢).

النظرة إلى دخل المرأة كدخل ثانوي:

تبعا للآيديولوجية الذكورية وتقسيم الأدوار حسب مفهوم النوع الاجتماعى وإعتبار أن الرجل هو العائل الأساسى للأسرة "breadwinner" فإنه ينظر لدخل الرجل كدخل أساسى لتلبية احتياجات الأسرة، فى حين ينظر إلى دخل المرأة كدخل

ثانوي وينظر إلى المرأة والأطفال كمستهلكين وليس كمنتجين داخل الأسرة. وقد ساهمت هذه النظرة الهامشية لعمل المرأة والدخل منه فى تشكيل نواحي كثيرة ترتبط بسياسات تحديد أجر المرأة وفى خلق معوقات لدخول المرأة سوق العمل، وأهم من ذلك أنها أثرت فى تشكيل العلاقات والقوة والقدرة على التفاوض فى الإنفاق داخل الأسرة (بوسرب، ١٩٧٠). وقد أهملت هذه النظرة العدد المتنامى من الأسر التى تعولها المرأة بمفردها وكيف أن دخل المرأة فيها هو دخل أساسى، وان هذه الأسر تعانى من الفقر أكثر من غيرها فى المجتمعات العربية خاصة مع النقص فى الخدمات المدعومة من قبل الدولة مثل حالة مصر والسودان (الليثى: عبد الرحمن، ٢٠٠٦).

نظريات السلوك حسب القيم والمنفعة:

تشير بعض نظريات السلوك الإنسانى إلى أن سلوك الفرد يتشكل حسب القيم التى تحقق المنفعة من السلوك المحدد، وعموما هناك اتجاهين فى مثل هذه النظريات يمكن ان تساعد فى تفسير أنماط سلوك المرأة عند إنفاق دخلها المكتسب من نشاطها الاقتصادي وعملها فى مشروعات صغيرة والإنتاج المنزلى.

النظريات التى تفسر السلوك على أساس القيمة المحققة للفرد متخذ القرار بالحرص على منفعته الخاصة "egoism" تشير إلى أن الفرد يختار السلوك الذي يحقق له المنفعة القصوى ، ويكون قراره بالتصرف بقدر إسهام ذلك السلوك المعين فى تحقيق أقصى منفعة له ربما دون النظر فى تبعات ذلك السلوك على الآخرين.

أما نظرية المنفعة الكلية "utilitarianism" فتركز على أن الفرد يقوم بالسلوك الذى يحقق المنفعة أو السعادة لأكبر عدد من الناس بمن فيهم الشخص متخذ القرار نفسه. وتفيد هذه النظرية ألى أن سعادة الفرد ترتبط بالسلوك الذي يؤدى إلى إسعاد الآخرين وإشباع حاجاتهم لتحقيق المنفة والفائدة لهم "eudemonia"، بمعنى آخر يسعد الفرد من إسعاد الآخرين ومساعدتهم (wikipidia, 2003).

ويرتبط هذا النمط من تحليل السلوك الإنسانى بنظرية الإيثار "altruism" التى تفيد بأن الفرد يمكن أن يستمد سعادته وتزداد منفعته الحدية من خلال إسعاد الغير وخدمتهم وبذل المال والجهد والوقت من أجلهم (المرجع السابق).

وقد أشارت دراسات كثيرة إلى قصور النظريات الكلاسيكية فى تفسير دوافع

الأفراد للانخراط فى أنشطة مدرة للدخل ومشروعات صغيرة ضمن النشاط الإنتربرونيرى ، من قبيل النواحى الاقتصادية التى تحقق المنافع الفردية المبنية على تقديم المصلحة الفردية (egoism) والعقلانية الاقتصادية البحتة، عند اتخاذ القرارات فى الأعمال المنتجة (أمارتا سن، فى نورسيا وتينقر، ٢٠٠٠). ولمعالجة هذا القصور فى النظرية الكلاسيكية عند تحليل المنافع من النشاط الاقتصادى خاصة الدخل وكيفية إنفاقه، أصبح من المفيد إتباع نظرية «المنافع المتعددة» لتفسير التصرف فى المنافع والمكاسب من العمل المنتج بما فى ذلك المكاسب المالية وإنفاق الدخل (المرجع السابق).

عليه يكون قرار المرأة فى إنفاق دخلها المحقق من نشاطها الاقتصادي فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى خاضع لدوافع متعددة: شخصية، اقتصادية، وأخلاقية تلتمس الواجب الاجتماعى والمسؤولية تجاه أفراد الأسرة.

المنهجية:

اتبعت هذه الورقة المنهجية التحليلية الوصفية. واعتمدت على بيانات تم جمعها من مجموعة من النساء (٧٥ امرأة) يمارسن نشاطاً اقتصادياً فى المجال الإنتربرونيري وإمتلاك مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر (فردية) (MSEs) إضافة للإنتاج المنزلى فى مجالات مختلفة أهمها صناعة الأطعمة. وقد تمت الدراسة داخل ولاية الخرطوم بوصفها أكبر تجمع حضرى من حيث الكثافة السكانية والعوامل الديمغرافية الأخري التى تشجع الاستثمار بكل أنماطه ومستوياته.

بالنسبة لاختيار هذه العينة من النساء ونسبة لأن الغالبية العظمى من هؤلاء النسوة يعملن فى القطاع غير الرسمى وبالتالى لا توجد بيانات دقيقة تمكن من استخدام العينات الاحتمالية ، فقد اتبعت أسلوب العينة غير الاحتمالية القصدية لتضم الدراسة مجموعة تتناسب مع الغرض من الدراسة أصلا. وقد جاءت فكرة هذه الورقة أثناء دراسة أجريت حول المشروعات النسائية الصغيرة فى الأسواق الحضرية بولاية الخرطوم ، للتعرف على قدراتهن الإدارية فى إدارة هذه المشروعات. والآن استخدمت نفس مجموعة الدراسة الأولى مع خلق موازنة فى تمثيل مفردات العينة بحيث تضم الأسر التى يكون أفرادها جميعهم موجودين (زوج /زوجة / أبناء وربما أقارب آخرون)، وكذلك الأسر التى تكون المرأة هى العائل

الوحيد\الأساسي لها (Female Headed Households, FHH) وذلك لغياب الزوج لأيٍ من الأسباب. وكان السبب فى ذلك أن موضوع اتخاذ القرار داخل الأسرة يختلف باختلاف عائلها (مى بابكر، ١٩٩٩). وعليه تم اختيار (قصديا، purposively) عدد من مجموعة الدراسة الأولى وأضيفت مفردات جدد لتمثل وحدات التحليل فى هذه الدراسة.

استخدمت المقابلات الشخصية المتعمقة كوسيلة لجمع البيانات ، عدد كبير من المفردات تم مقابلتهن أكثر من مرة خاصة اللاتى كن جزءا من مفردات الدراسة السابقة. وقد استغرقت المقابلة فى المتوسط ساعة ونصف الساعة، فى مكان عمل مفردات العينة، فى الأسواق وفى مشروعاتهن أو فى منازلهن كوحدات إنتاجية.

تم تحليل البيانات بأسلوب تحليل البيانات النوعية عن طريق تحديد المفاهيم الأساسية وتحليل العلاقات المختلفة بينها للوصول إلى الحقائق حول الظاهرة قيد الدراسة، ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجوانب الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فى فهم الواقع الاجتماعي ودور مفردات البحث فى رؤية وإدراك ما يدور حولهن. كما تم التحليل أيضا على ضوء الإطار المفاهيمى للإجابة على أسئلة الدراسة دون تحديد فرضية محددة وذلك لتحقيق قدر أكبر من المرونة التى تعمق فهم الظاهرة وعكس مدى التفاعل مع المتغيرات المرتبطة بها ونوع ردة فعل مفردات العينة وتجاوبها معها من خلال إستراتيجيات واضحة (action/ interaction) كما ورد فى (ستراوس وكوربن، ١٩٩٠).

التحليل والنتائج:

من خلال تحليل البيانات الخاصة بمفردات العينة بداية تم التعرف على الخصائص الديمغرافية، من أهمها ان الغالبية العظمى منهن فى الفئة العمرية ما بين ٢٥– ٥٠ سنة، وأنهن من مستويات تعليم متواضعة أو أميات، معظمهن متزوجات ولديهن أطفال (٤– ٩ أطفال معظمهم فى سن المدارس). من أهم الخصائص أن معظمهن من الطبقات الفقيرة، ويساهمن مع أفراد الأسرة الممتدة فى توفير الدعم المادى. تم تسليط الضوء على جوانب مختلفة مثل أسباب ودوافع انخزاط النساء فى مثل هذه المشروعات وكيفية اختيار المشروع ومجالاته، القدرات الادارية والتسويقية لدى هؤلاء النسوة، والعوائق التى تواجه النساء أثناء القيام بادارة هذه

الوحدات الانتاجية ، وكيفية التغلب عليها واستراتيجيات التكيف المختلفة، والمكاسب المحققة من الانشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشروعات وأخيرا الخطط المستقبلية واحتمالات توسع هذه المشروعات. ومن بعد تم التركيز على النواحى المتعلقة بتأثير هذه المشروعات على العلاقات النوعية والتحكم بموارد الأسرة والإنفاق عامة. كما تم التعرف على اتخاذ القرار فى إنفاق دخلهن الخاص المحقق من عملهن فى المشروعات الصغيرة والعوامل المؤثرة فيه، والذي يشكل محور هذه الدراسة.

تبين من هذه الدراسة ان من أهم دوافع انخراط النسوة فى هذه الأنشطة هو الكسب المادى من أجل تحسين وضع الأسرة وتوفير كثير من متطلبات العيش الكريم خاصة وأن معظم هؤلاء النسوة من شرائح المجتمع التى تعانى من محدودية الدخل ويناط بهن اعالة أسرا كبيرة الحجم. أوضحت الدراسة أن هؤلاء النسوة يسهمن فى زيادة دخل الأسرة وتحسين الوضع الاقتصادي للعائلة، وفى أحيان كثيرة تعتمد الأسرة كليا على الدخل المحقق من هذه الأنشطة خاصة فى حالة الأسر التى تعولها المرأة بمفردها (FHH) وهذا يؤدي فى غالب الأحيان الى خلق مساحة أكبر للمرأة مما يؤدي غالبا إلى انفرادها بقرار الإنفاق (مي بابكر، ١٩٩٠). وحتى مع وجود دخل للزوج فإن المرأة تنفق دخلها على متطلبات الأسرة وتلبية الاحتياجات الأساسية خاصة المأكل والمشرب والملبس....إلخ.

وهذا التوجه لدى المرأة بقرار الإنفاق لتحسين الوضع المعيشى للأسرة فى السودان يقوى ويتبلور أكثر فى حالات الأسر التى تعانى من الفقر ، لكنه فى ذات الوقت كان هو النمط الشائع فى كل الحالات ربما مع اختلاف الحرص على نوعية ومستوى الاحتياجات . فمع التحسن النسبى فى وضع الأسرة الاقتصادى ينتقل الإنفاق الى مستوى الحاجات التى تحقق الرفاهية أكثر على سلم أولويات الإنفاق لدى المرأة. وهذه النتائج تشابه ما ورد عن مجتمعات عربية أخرى مثل فلسطين والسعودية (محاسن، ٢٠٠٥: نائلة، ٢٠٠٧). ففى دراسة نائلة العطار ٢٠٠٧ عن لماذا تعمل المرأة السعودية؟ فقد أفرزت الدراسة فوارق فى أنماط الإنفاق حسب المستوى الاقتصادى للأسرة وتم تحليل العينة على ثلاث مستويات بدات بالمرأة الفقيرة التى تنفق على الاحتياجات الضرورية لها وللأسرة ، ثم المرأة متوسطة الدخل وتنفق «على تحسين الوضع الاقتصادى للعائلة وخاصة الأبناء ، وترغب فى

توفير الكماليات لها ولعائلتها.....». أما المستوى الثالث وهو المرأة من وسط مرتفع الدخل نوعا فما «ترغب فيه إثبات ذاتها والتأكد من قدرتها على الاستقلال المادي.....» (نائلة العطار، ٢٠٠٧).

وقد أفادت معظم مفردات العينة أن الدخل المحقق من عمل النسوة فى هذه المجالات يوجه بشكل رئيسى الى الصرف على تعليم وصحة الأبناء بصفتهم دعائم أساسية لرأس المال البشرى.

بالنسبة للتعليم فان سياسة الدولة وتبنّي سياسات الاصلاح الهيكلى وما تبعها من خصخصة وتحرير الأسواق ورفع الدعم عن الخدمات ، جعل الانفاق على التعليم من أهم بنود صرف ميزانية الأسر بمختلف طبقاتها. وحتى تتاح فرصة التعليم لأبناء الأسرة فان النساء العاملات فى المشروعات الصغيرة والإنتاج المنزلى أكدن أن الأنفاق على تعليم الأبناء يأتى فى مقدمة أولويات الأنفاق من دخل الأسرة عامة، ومن أهم أوجه التصرف فى العائد من الاستثمار فى المشروعات الصغيرة التى يمتلكنها خاصة. غالبية هؤلاء النسوة ابدين حرصا شديدا على تعليم أبنائهن وبناتهن بهدف أن يتمكنوا فى المستقبل من شغل أعمال ذات قيمة عالية وأن يتحقق لهم وضعا أفضل من حالهن وحال أسرهم. حتى بعض مفردات البحث غير المتزوجات أكدن هذه الناحية وأفدن بأنهن ينفقن جزءاً من دخلهن لمساعدة إخوانهن أو أقاربهن للإنفاق على تعليمهم. وترى جميع مفردات البحث أن الاستثمار فى تعليم الأبناء استراتيجية الهدف منها أن لا يضطر الأبناء للانخراط فى الأعمال الهامشية أو المحدودة الموارد مستقبلا. وكانت غاية معظم النساء فى العينة أن يتسلح الأبناء بالعلم ليتبوأ كل منهم مكانا أفضل فى سوق العمل مستقبلا.

أكدت الدراسة وعي هذه الشريحة من النساء لأهمية التعليم كأحد مقومات رأس المال البشرى وأستخدمن عبارات مثل «الاستثمار فى تعليم الأبناء أولوية بالنسبة لى...» و«الصرف على تعليم الأبناء ضرورة لأنه سلاحهم للمستقبل..». ومثل هذه العبارات تؤكد ادراك العاملات فى المشروعات الأنتاجية الصغيرة أن الاستثمار فى رأس المال البشرى أولوية وهدف يتحقق من العائد من عملهن والذى لولاه لما تيسر لهن ذلك.

ومن النماذج الفعلية التى اكّدت هذا الأدراك أن غالبية مفردات العينة قمن فعلا بتمكين أبنائهن من مواصلة تعليمهم وفى كثير من الحالات وضح الفرق فى وضع

تعليم أفراد الأسرة قبل وبعد انشاء المشروعات الانتاجية. فمثلا فى أكثر من ثلث الأسر تبيّن أن كبار الأبناء والبنات لم تتح لهم فرصة التعليم بنفس مستوى الفرص التى أتيحت للأخوة الأصغر سنا والذين هم أوفر حظا بسبب عمل الأم. ووجد أن عددا ليس بالقليل قد تمكن من اكمال الدراسة الجامعية وفى مجالات مثل الصيدلة والقانون وفى معاهد الكمبيوتر، وفى بعض الحالات تم الصرف على التعليم فى النظام الأهلى. بهذا فقد جاءت نتائج هذه الدراسة مماثلة لكثير من الدراسات (النقر، ١٩٩٥: بيتامبر، ١٩٩٨: شولتز، ٢٠٠٥: عبدالرحمن، ٢٠٠٦) والتى أشارت الى أن معظم النساء العاملات سواء فى أعمال تجارية أو انتاجية يمثل الأنفاق على متطلبات الأسرة أهم أولويات انفاق دخلهن ، والأنفاق على التعليم هو الأكثر إلحاحا. وتتسق هذه النتائج مع ما ورد من دراسات حتى فى الدول المتقدمة والتى تتمتع بسياسات لدعم التعليم الأساسى، مثل الدراسة التى قامت بها باحثتان عن صاحبات الأعمال والقدرة على التعلم من خلال العمل حيث تطرقن فى نفس الدراسة إلى مؤشرات النجاح لدى هؤلاء النسوة. وقد أظهرت الدراسة أن من أهم مؤشرات النجاح عند معظم مفردات العينة هو «إسعاد الأسرة والوفاء باحتياجات الأبناء لكى يكونوا أصحاء وينعموا بالتعليم فى الجامعات» (تارا وسوزان، ٢٠٠٠).

وتبين فى هذه الجزئية أن قرار الإنفاق فى هذا الاتجاه يعكس مدى اهتمامهن الذى يمكن أن يفسر على ضوء نظرية أشباع وتحقيق المنفعة من خلال منفعة الآخرين ونظرية الإيثار "altruism" كمحددات للسلوك الإنسانى. كما يتضح أن هؤلاء النسوة عند اتخاذ قرار إنفاق دخلهن لا يمتثلن دائما للأنماط السائدة حسب المفهوم الثقافى الأجتماعى من أن الرجل هو المناط به الإنفاق . وبالرغم من أن القدرة على اتخاذ القرار فى ظاهرها تمنح هؤلاء النسوة قدرة وحرية أكبر فى اتخاذ قرار الإنفاق، إلا أنها من ناحية أخرى تثقلهن بمسؤولية إضافية تزاح عن كاهل الرجل حسب ذلك المفهوم.

وتضيف هذه البيانات بعدا هاما فى مدى قدرة المرأة على رسم استراتيجيات انفاق دخلها بما يساهم فى تغيير المفاهيم التى تؤدى الى دونية المرأة وذلك من خلال تحقيق التمكين لمتخذة القرار وللمستفيدين منه خاصة البنات والفتيات.

بالنسبة لأوجه الإنفاق الأخرى التى وردت ولكن بدرجة أهمية أقل وبتفاوت كبير بين مفردات البحث ، الإنفاق على تطوير مسكن الأسرة، الإنفاق على الوحدات

الإنتاجية وتحسين بيئة وأساليب العمل، والإنفاق على بعض الكماليات مثل الترفيه لأفراد الأسرة.

بعض النساء اللائى لديهن أبناء فى سن الزواج ينفقن على مساعدة الأبناء لإكمال مراسم الزواج ونفقاته، ويعتبرن هذا كنوع من الالتزام الاجتماعى. ويفسر هذا بسعي المرأة لتحسين رأس المال الإجتماعي لها ولأسرتها كإحدي محددات قرار الإنفاق. ويرتبط بالبعد الاجتماعي فى قرار الإنفاق المساهمة الاجتماعية فى مناسبات الأهل والأصدقاء والجيران بمساهمات مالية أو عينية عند الأفراح أو المآتم فيما يعرف «بالموجب» وفى هذا الجانب من الإنفاق تدعيم لوضع المرأة فى دائرة مجتمعها الصغرى مما يؤثر بإيجابية فى وضعها الاجتماعى ويحقق لها السعادة والمنفعة حسب العقلانية الاجتماعية وليس الاقتصادية فقط "eudemonia".

أما مساهمة النساء فى أعمال خيرية منظمة فلم يرد بشكل واضح إلا فى حالات قليلة تقوم فيها جمعيات لتبادل المنفعة مثل جمعيات الأحياء التى تساهم فيها النساء لتوفير احتياجات المناسبات من أوانٍ ومعدات مثل خيام المناسبات والأثاث اللازم فى المناسبات الاجتماعية. وقد وضح أن دورهن وإسهامهن فى مثل هذه الجمعيات أفضل بكثير من النساء غير العاملات مما يعكس القدرة المالية و/أو قدرة أفضل فى قرار الإنفاق.

من أضعف بنود الإنفاق لدى هذه المجموعة الإنفاق على النواحى الشخصية مثل تطوير الذات (القراءة والاطلاع، المشاركة فى برامج تعليمية) والاعتناء الذاتى والإنفاق على الجمال وقد عزت بعض النساء هذا ألى عدم وجود زمن لديهن بسبب انشغالهن فى النشاط الإنتاجى إضافة ألى الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة . وعموما فإن العوامل والخصائص الديمغرافية تؤثر بشكل أقوى فى هذه الجوانب من الإنفاق حيث يقل مستوى الإنفاق على النواحى الشخصية مع تقدم العمر مثلا.

عدد من صاحبات الأعمال الصغيرة اشرن الى ان بند الإدخار يمثل جزءاً من بنود الإنفاق من دخلهن، لكنه فى الغالب يكون عبر القنوات غير الرسمية بما يعرف «بالصندوق» أو «الختة» وهي عبارة عن وسيلة للتوفير الجماعى تجمع وتصرف المبالغ الموفرة منه بطريقة دورية على المشتركات فيه. وقد اكدن ان هذا النمط من التوفير يساعد فى مواجهة النفقات الكبيرة نسبيا والتى تفوق حدود الدخل المنفرد وتكون بدون كلفة (فوائد) ملموسة. كما اتضح ان هذا النمط من التوفير يكون نواة

للاستثمار وبداية مشروعات صغيرة ، أو للتوسع فى مشروعات قائمة أصلا. نسبة ضئيلة جدا من النساء صاحبات الأعمال الصغيرة والمشروعات المدرة للدخل تلجأ الى التعامل مع البنوك وذلك بسبب عوائق كثيرة اهمها سياسات القطاع المصرفى تجاه صغار المنتجين. إلا أن هذه الصورة يتوقع لها أن تتغير قريبا نتيجة جهود الدولة فى دعم صغار المنتجين بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر كواحدة من استراتيجيات بنك السودان المركزى لمحاربة الفقر من خلال تمويل الشرائح ذات الموارد الشحيحة لتشجيعهم بتمويل نشاطهم فى المشروعات الصغيرة.

أما بالنسبة لقرار الإنفاق نفسه فإن هذه الدراسة نظرت الى جانبين:

أولا: قدرة المرأة فى حرية القرار بالتصرف فى دخلها الخاص من نشاطها الإنتاجى. وقد أفادت الدراسة من خلال هذه العينة أن الغالبية العظمى ذكرن أنهن يتصرفن بحرية تامة فى دخلهن وإن كان من أجل مصلحة أفراد الأسرة جميعا. بعضهن ذكرن أنهن يتخذن القرار لكن غالبا بالتشاور مع أفراد الأسرة خاصة فى الأشياء الأساسية. نسبة ضئيلة جدا ذكرن أنهن فى القرارات الكبيرة مثل صرف مدخراتهن من «الصندوق» فإن الزوج يخطط لصرفه فى متطلب للأسرة دون قناعة الزوجة صاحبة المال أصلا.

ثانيا: مدى تأثير مساهمة المرأة فى زيادة دخل الأسرة عن طريق إنفاق دخلها الخاص فى رفع المستوي المعيشى للأسرة، على قدرتها للتصرف فى دخل الأسرة من الموارد الأخرى (بما فى ذلك دخل الزوج كدخل موحد pool). جاءت نتائج الدراسة فى هذه الناحية بأنماط متباينة بدرجة كبيرة فى كسب المرأة لوضع أفضل وقدرة أكبر على القرار داخل الأسرة، لكن يمكن القول بقدر كبير من الثقة إن التمكين الإقتصادى للمرأة لم يؤدِ بالضرورة لتغيير المعتقدات السائدة خاصة فى ميزان القوة والسلطة فى الأسرة. ومازال مفهوم السلطة الذكورية وتقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي هي الأقوى خاصة عند الرجال بحسب ما أوردت مفردات العينة. أما فى حالات أخرى فقد وجد قدر من التوافق بين الأزواج فى توحيد الدخل خاصة فى حالات محدودية دخل الرجل. وهذا يبلور تفسير شولتز، ٢٠٠٥ عندما ذكرت أنه تنازل من الرجل «بمقابل».

أخيرا سلطت الدراسة الضوء على مدى إحساس هؤلاء النسوة بالنجاح وتقييمهن لأدائهن ونجاح مشروعاتهن. وقد أكدت جميع مفردات العينة أن أنماط

إنفاقهن لدخلهن وهو فى معظمه موجه نحو الأسرة يحقق لهن الأشباع والشعور بالرضاء وتحقيق الذات ، وأن نظرتهن للنجاح لا تنحصر فى الربحية المالية والمادية وتوسع المشروعات فقط ، إنما يعتبرن المكاسب الاجتماعية والأسرية مؤشرات نجاح هامة. وقد وردت نفس النتائج فى دراسة صاحبات الأعمال فى المجتمع الكندى التى ذكرت سابقا، حيث أكدن أن أنماط الاستهلاك لدى غالبية صاحبات الأعمال تتمركز حول منافع وإشباع حاجات متعددة لهن ولأبنائهن فى أعلى هرم الاحتياجات ونظريات السلوك الاقتصادى غير التقليدى (تارا وسوزان، ٢٠٠٠)، وهذا يؤكد البعد عن النظرة الاقتصادية الكلاسيكية ومواءمة نظرية الدوافع المتعددة.

الخاتمة:

إن اهم ما أسهمت به هذه الدراسة هو تسليط الضوء على انماط الاستهلاك والإنفاق داخل الأسرة خاصة للنساء صاحبات المشروعات الصغيرة والوحدات الإنتاجية المنزلية. والنساء فى نشاطهن هذا يتأثرن بالمفاهيم الثقافية الاجتماعية السائدة مثل اللآيديولوجية الذكورية وتقسيم الأدوار حسب النوع الاجتماعي. وأفادت هذه الدراسة أن أهم ما تركز عليه هؤلاء النسوة هو الإنفاق على صحة وتعليم الأبناء ، ويأتي الإنفاق على التعليم كأولوية لدى جميع العينة. وهذا يبرز دور هذه المشروعات فى تنمية راس المال البشري للأجيال القادمة. ان المدلول الرئيسى هنا ان اهمية الدور الذى تلعبه هذه الشروعات فى دعم راس المال البشرى خاصة بالإنفاق على التعليم يحتم وضع سياسات لدعم هذه المشروعات والعمل على ازالة العقبات التى تعترض طريقها خاصة فى ظل سياسات السوق الحر ورفع الدعم عن الخدمات الأساسية فى بلد يعانى غالبية سكانه من الفقر والحروب وما يتبع ذلك من تردي الوضع للطبقات الفقيرة والمستضعفة.

التصرف فى الدخل الخاص ارتبط بقدرة أكبر من الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار بدرجة أكبر، من القرار فى دخل الأسرة عامة، مما يعنى ان عمل المرأة وتمكينها الاقتصادى لأ يؤدى دائما الى تغيير مفاهيم النوع الاجتماعى وتقسيم الأدوار، ولكنه يحدث قدرا من التغيير يجب استثماره ودعمه بنواحٍ مكملة حتى يصبح إسهام المرأة فى عملية التنمية والبناء الاجتماعى أقوى وأشمل.

المراجع:

المراجع العربية:

- بلقيس بدرى وآخرون ، المرأة السودانية حاضرها ومستقبلها، معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية، جامعة الأحفاد، مدارك للطباعة والنشر، القاهرة والخرطوم، ٢٠٠٨، صفحة ٦٨-٩٠.
- ليند سای جيرمان، النظريات البطريركية، International socialism, 2, 12، صفحة ١-١٩.
- محاسن أصرف ، القرار فى العلاقات الأسرية الفلسطينية..... هل هو صوريا للمرأة وضمنيا للرجل؟ ٢٠٠٥، صفحة ١-٣.
http:/www.lahaonline.com/hndex.php
- نائلة حسين العطار، لماذا تعمل المرأة السعودية، عكاز الاقتصادية السعودية، ٢٠٠٧، صفحة ١-٢.
http:/www.voltairenet.org/article 153646.html
- هبة الليثى، القضاء على الفقر (الحد من الفقر)، مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٦، صفحة١-١٣.
http:£/www.ncwegypt.com/arabic/conf_papers/economics

المراجع الإنجليزية:

* Agrawal, B. (1994). **A Field of One's Own-Gender and land Rights in South Asia**. Cambridge. Cambridge University Press.
* A/Rahman, W. A. (1999). Employed Women and Domestic Responsibilities: Perceptions, Challenges and for Women, Sudan. Strategies. An MSc. Thesis in Gender and Development, Ahfad University, pp:87-90.
* A/Rahman, W. A. (2006). The Integration of Women-Owned Enterprises in Urban Markets in Khartoum State: An application of the Grounded Theory Methodology. A PhD Thesis, Ahfad University for Women. Sudan. pp (124-135) (280-290).
* Boserup, E. (1970). **Women's Role in Economic Development**. St. Martins Press, New York.
* Di Norcia, V. and Tinger, J. (2000). "Mixed Motives and Ethical Decisions in Business". *Journal of Business Venturing*, Vol.25, Iss. I: PP 1-13.

* El Nagar et al. (1995). "Management of small-scale women enterprises". A paper presented at a workshop on women small-scale enterprise management. Sudan Academy for Management Sciences, Khartoum.

* Fenwick, T. and Hutton, S. (2000). "Women Crafting New Work: The Learning of Women Entrepreneurs". Published in the proceedings of the 41st Adult Education Research Conference, University of Colombia, pp: 4-7. http://www.wikipedia.org

* Maslow, A. (1954). Motivation and Personality. P 1. http://www.utoledo.edu/~ddavis/maslow.htm

* Pitamber, S. C. (1998). Women in the Informal Sector in Khartoum between Poverty, Entrepreneurship and Empowerment. A PhD Thesis, University of Bremen. Germany, p22-25.

* Schultz, U. (2005). "Globalization of Poverty or Empowering Poor Women? Female Income Earning in the Food Sector in Sub-Saharan Africa". In: Spectrum, Berlin Series on Society, Economic and Politics in Developing Countries. Vol.84. Lit VERLAG Muntster. pp: 408-423.

* Strauss, A. and Corbin, J. (1990). **Basics of Qualitative Research: Grounded Theory Procedures and Techniques**. Newbury Park, CA: Sage. Pp 16-90.

* Sukumar, M." An Analysis of Income Expenditure Pattern of Working Women in the Context of Emerging Consumer Culture". p 5. http://krpcds.org/report/minisukumar.pdf

* http://www.wikipedia.org Theory of Conduct, pp: 1-6. http://www.wikipedia.org